Institute of National Planning

تقرير الحلقة الثالثة
سيمنار شباب الباحثين
"أفريقيا والتعليم وآفاق الازدهار"

إدارة الحلقة:

أ . هبة الرفاعي

المعيدة بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

المتحدث:

أ. محمد المغربي

المدرس المساعد بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

اشترك في تحرير التقرير كل من:

الأستاذة/ ثريا محمد، المدرس المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

الأستاذة/ مي مصطفى، المدرس المساعد بمركز التخطيط والتنمية الصناعية

٢٠١٩/١٢/٢٥

عقدت الحلقة الثالثة من سيمينار شباب الباحثين ضمن الفاعليات العلمية لمعهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠١٩ يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٩/١٢/٢٤ بمقر المعهد – قاعة التعلم الإلكتروني الدور السابع الساعة العاشرة صباحًا، بحضور عدد من أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. حيث تناول المتحدث وهو الأستاذ/ محمد المغربي – المدرس المساعد بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي ، موضوع **"أفريقيا والتعليم وآفاق الازدهار"** كما في العرض التقديمي المرفق.

وينقسم هذا التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة والذى تم استعراضه من خلال المتحدث.

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة:

١- مفهوم التعليم:

أولاً، فيما يخص المعنى اللغوي لكلمة التعليم، فهو اسم من الفعل عَلّم، وعَلّمه الشيء تعليماً فتعلّم، ويشتق منه العلم والتعلم والعلامة والمعلم والمتعلم والمتعلَم (ما يُتعلم). أما الضد لكلمة تعليم فهو تَجْهيلٌ، وتَغْبِيَةٌ وتَغْرِيرٌ وإفساد.

ثانياً، فيما يخص المعنى الاصطلاحي لكلمة التعليم ، فهو عملية تغيير وتعديل في السلوك الثابت نسبياً؛ حيث يحصل المتعلمون من التعليم على معلومات ومهارات من شأنها تغيير سلوكهم أو تعديله للأفضل. كما يمكن تعريفه بأنه عملية اكتساب المهارات والحصول على المعرفة الجديدة، والإنسان هو المقصود في هذه العملية، بالرغم من قدرة الحيوانات على التعلّم، وتتحقق هذه العملية التعليمية عند انعكاسها على السلوك والقيم والأفكار وغيرها.

٢- مفهوم الازدهار:

أولاً، فيما يخص المعنى اللغوي لكلمة الازدهار، فهو اسم علم مؤنث عربي، أصله فعل زهر وتطورّ المعنى بالحروف المزيدة فصار الفعل "ازدهرَ"، ومعناه: الإشراق، اللمعان، التقدم، النموّ، من الزَّهر وهو التفتح، ويأتى بمعنى: أضاءَ، تلألأ .والضد أما الضد لكلمة ازدهار فهو إِنْحِطَاطٌ وإِنْقاصٌ وانْتكاسٌ، وتراجُعٌ وتَأَخُّرٌ وتَخَلُّفٌ و جاهليَّةٌ ورُكُودٌ.

ثانياً، فيما يخص المعنى الاصطلاحي لكلمة الازدهار، فهو حالة تتخطى مجرد البقاء على قيد الحياة، لتشمل النمو والتطور الإيجابي. كما يمكن تعريفه بأنه أمر مقصود وهادف، فهو يعني التنمية المثلى عبر مجموعة متنوعة من مجالات الحياة، مثل التنمية الاجتماعية والأكاديمية والاحترافية/المهنية، للوصول لهدف إيجابي. ويتقاطع مع مفهوم الازدهار مفاهيم مشابهة مثل الرخاء والرفاهة.

٣- طبيعة العلاقة بين التعليم والازدهار:

أظهرت دراسة لجامعة "هارفارد" إلى أن أهمية التعليم وتأثيره في النمو يرجع لأكثر من سبب، على رأسها مساهمة رأس المال البشري الذي يقدر بنسبة ٦٢ % من الناتج الاجمالي العالمي، إلى جانب زيادة نسبة الخدمات في اجمالي الناتج حول العالم ، بينما تقدم الآلات والموارد الطبيعية حازت على ٣٨% المتبقية.

كما خلصت إحدى دراسات البنك الدولي حول تأثير التعليم على الدخل الى أنه "في مقابل كل عام يقضيه الانسان في الدراسة بعد المرحلة الابتدائية فان دخله سيزيد بنسبة ١٠% سنويًا من تاريخ التحاقه بالعمل. وعلي مستوى الدولة **فكل دولار يتم إنفاقه على التعليم** في أية دولة لا سيما الدول النامية يعود إليها بدخلًا سنويًا بين ٧و ١٠ دولارات وفي فترة من ١٥ الى ٢٠ سنة.

٣- استعراض حالة أفريقيا في الازدهار:

تتكون قارة أفريقيا من ٥٤ دولة، ويبلغ عدد سكان القارة ١.٢ مليار نسمة، مع العلم بأن أكثر من ٦٠% من سكان القارة هم أقل من ٢٥ عاماً. ويوجد توقعات من جانب الأمم المتحدة بأن يتضاعف عدد سكان القارة ليبلغ ٢.٤ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. ووفقا لبيانات المسح الدوري لصندوق النقد

الدولي، فإن هناك ٨ دول هي الأكثر قوة واستدامة من حيث نمو الناتج المحلى الإجمالي وهى: إثيوبيا، تركمانستان، منغوليا، أوزبكستان، الصين، الهند، لاوس، رواندا.

ومن ثم انتقل الحديث عن المقومات التنموية المتاحة والمأمولة للقارة الأفريقية، من خلال عرض التوجهات التسعة الضخمة التي تشكل مستقبل أفريقيا. وتتمثل تلك التوجهات فيما يلي:

١. التركيبة السكانية
٢. صعود الفرد والطبقة الوسطي
٣. التمكين التكنولوجي
٤. الترابط الاقتصادي
٥. الدين العام
٦. تحولات القوة الاقتصادية
٧. تغير المناخ
٨. ضغوط الموارد
٩. زيادة الحضر

ومن الملاحظ أن جميع التوجهات السابقة تؤثر على التعليم وتتأثر به في ذات الوقت.

٤- تجربة دولة روندا:

تقع رواندا بإفريقيا الوسطى بين الكونغو، تانزانيا، بروندي، وأوغندا، وهي دولة صغيرة نسبيا على مستوى المساحة وكثيفة سكانيا، حيث يعيش حوالي 12 مليون رواندي في مساحة ٢٦ ألف كيلومتر مربع. وعاصمتها كيغالي. تعتبر رواندا مثالا حيا لما يطلق عليه المعجزة الاقتصادية، ودليل على ما يمكن أن يتحقق من خلال التنمية الاقتصادية الشاملة والحد من الفقر، وما يمكن للمؤسسات السياسية الفعالة أن تقدمه لبلد ما دمرته الحرب الأهلية والإبادة الجماعية .ومن الأدلة الشاهدة على أن رواندا تمثل معجزة اقتصادية هو وجود رواندا من أفضل ٥ دول حول العالم في توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ طبقا لما ذكر في مجلة الايكونومست.

وتتمثل مرتكزات إصلاح التعليم في رواندا فيما يلي:

١-اعادة تأهيل المدرس.

٢ -تعليم يحارب العنصرية.

٣ -التعليم المجاني.

٤ -مكافحة التسرب المدرسي.

٦ -توحيد لغة التدريس.

٥- ربط التعليم بالتقنيات الحديثة.

وبتحليل مؤشر الازدهار لعام ٢٠١٩، وهو تقرير عالمي يصدر سنويا منذ ٢٠٠٧ من قبل معهد ليغاتوم، وهو مركز فكر بريطاني ذو علاقة بجامعة أكسفورد، مبنى على أوزان متساوية بين ١٢ محور وهى:

١	**الأمن والسلامة**	٧	**البنية التحتية وانفتاح السوق**
٢	**الحرية الشخصية**	٨	**جودة الاقتصاد**
٣	**الحوكمة**	٩	**الظروف المعيشية**
٤	**رأس المال الاجتماعي**	١٠	**الصحة**
٥	**مناخ الاستثمار**	١١	**التعليم**
٦	**ظروف عمل الشركات**	١٢	**البيئة الطبيعية**

وطبقاً لنتائج هذا المؤشر، فإن رواندا تحتل المركز ١٠٦ بين ١٦٧ دولة، بينما تحتل مصر المركز ١٢٦.

وبالنظر بشكل أكثر تفصيلاً داخل مؤشر الازدهار يتبين أن رواندا قد تقدمت ٦ مراكز في محور التعليم في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩، وذلك انعكس على مركزها في المؤشر العام للازدهار بتقدمها ٥ مراكز خلال تلك الفترة. ومن ناحية أخرى، فإن مصر قد تقدم ٣ مراكز في محور التعليم في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩، ولكن ذلك لم ينعكس على مركزها في المؤشر العام للازدهار حيث تأخرت مركز واحد خلال تلك الفترة. كما أنه من الجدير بالذكر أن رواندا أنفقت جزء كبير من ميزانيتها على التعليم (٢٧% من الناتج المحلي الاجمالي) في عام ٢٠٠١، ثم انخفض تدريجياً إلى أن وصل إلى ١٢% في عام ٢٠١٨. أما مصر فتنفق تقريبا نفس النسبة من الناتج المحلي الاجمالي سنوياً خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨ (١٢.٣% في ٢٠١٠ مقارنة ب ١٢% في ٢٠١٨).

٥- أوجه الاستفادة من التجربة الرواندية في مصر:

هناك عدد من المقترحات على المستوى القومي وعلى مستوى التطبيقي من خلال معهد التخطيط القومي من أجل تحقيق الاستفادة من أفضل الممارسات التي تم تناولها في التجربة الرواندية، للإسهام في مسيرة التنمية الشاملة في مصر وتحقيق مستويات أفضل من الازدهار من مدخل تنمية الانسان.

أولاً، على **المستوى القومي**، تتمثل تلك المقترحات فيما يلي:

- استثمار الثقل الحضاري لمصر في أحداث النهضة الشاملة من مدخل التعليم وتنمية الانسان.
- استثمار وجود قيادة سياسية تهتم بالتطوير شامل وجذري للتعليم في مصر.
- وضع التعليم أولوية وطنية مطلقة لمدة زمنية لا تقل عن ١٠ سنوات متواصلة.
- التعامل مع تمويل التعليم على أنه استثمار حقيقي وذو جدوى كبيرة على المدى الطويل ١٠-١٥ سنة.
- تدعيم التعاون الدولي ولاسيما الأفريقي في مجال التنمية وتحقيق الازدهار.

ثانياً، على **مستوى معهد التخطيط القومي**، تتمثل تلك المقترحات فيما يلي:

- تنفيذ أبحاث متخصصة في دراسة الممارسات الدولية المتميزة في مجال التعليم والتنمية.
- مزيد من الحرص على التعامل المنظومي مع مفهوم التنمية في كافة الإصدارات العلمية.
- السعي للشراكة والتعاون الفعال مع المجتمع العلمي والتنموي ومراكز الفكر الأفريقية.
- تكرار مبادرات التعاون الأفريقي على غرار المدرسة الأفريقية الصيفية.
- استهداف السوق الأفريقي ببرامج تعليمية وتدريبية بالمعهد.

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

اتسمت مداخلات السادة الحضور بالتنوع بين الأسئلة والاستفسارات إضافة إلى بعض التعليقات التطويرية حيث يمكن عرضها بإيجاز فى النقاط التالية:

- ضرورة تصحيح الصورة الذهنية المغلوطة حول القارة وفقرها، فالقارة الأفريقية غنية بمواردها المختلفة، ولديها نماذج تنموية ناجحة في كافة المجالات وبخاصة في مجال التعليم.
- التأكيد على دور الأزهر الشريف كواحد من أهم القوى الناعمة لمصر، حيث يبلغ عدد الوافدين الأفارقة المسجلين في جامعات الأزهر ما يزيد عن ٦٠٠٠ طالب، وهذا يعد استكمالاً لدور مصر في دعم شعوب القارة الأفريقية، بالإضافة إلى الجامعات المصرية والمبادرات على مستوى الوزارات ومراكز الفكر والتدريب، للعمل على تأهيل ودمج الشباب الأفريقي.
- علينا أن نولي اهتمام لدراسة التجارب التنموية الناجحة في مجال التعليم، والتعمق فيها وقراءتها بشكل دقيق، ومحاولة إعادة صياغتها وتطبيقها بما يتلاءم مع مجتمعنا.
- بعض المنح الممولة من الخارج لصالح الدول الأفريقية، لها توجهات ومصالح سياسية، ويصعب تقييم أثر الإنفاق على التعليم وإحداث التنمية المرجوة، نظراً لتعقد التشابكات والترابطات المؤثرة في العملية التعليمية.
- تعتبر أفريقيا من أكثر المناطق التي تتعرض للملوثات، والتغيرات المناخية –خاصة بسبب الطبيعة الجغرافية القاسية في معظم المناطق– لذلك علينا الانتباه للآثار المُصاحبة لعمليات التغير وكيفية مواجهتها. وهذا الأمر مُهمل بشكل كبير.
- يجب الاهتمام بتطوير مستوى المدرس، الذي يشجع علي الفكر التشاركي وخلق التفاعل البنّاء مع الطلبة بما يحقق تقدّم في العملية التعليمية.
- ضرورة التكاتف والمشاركة الحقيقية في كافة القطاعات والهيئات الحكومية وغير الحكومية للتركيز على التعليم الهادف التنويري البنّاء، الذي يحقق التنمية.
- الاستفادة من التجارب التنموية في الدول الكُبرى، واستثماراتها من خلال المشروعات الاقتصادية. مثال – الصين– ومبادراتها في الحزام والطريق، وكيفية تعاملها مع التعليم لبناء أجيال مبدعة ومبتكرة.

- إن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تبادلية، فالتعليم الجيد يُنتج أفراداً ذوو كفاءة عالية فتتحقق تنمية اقتصادية قوية من خلال ربط التعليم والتدريب في الدول الافريقية باحتياجات سوق العمل والإنتاجية.
- هناك تحديات كُبرى تشهدها الدول الأفريقية فيما يتعلق بالحروب الداخلية والنزاعات والسلم والأمن، أيضًا تحديات ترتبط بالتغريب أو الهوية، ويظهر ذلك جليًا فيما تقوم به القوى الاستعمارية القديمة في ترسيخ التبعية والبعد عن الانتماء القومي للدولة، وغيرها من التحديات التي تقف عائقًا أمامها لاستكمال مسيرة التنمية والنهوض المجتمعي. فعلينا البحث عنها ووضع حلولاً لها.
- ضرورة تطوير المناهج الدراسية، ومراعاة أن تعتمد المناهج على التفكير النقدي والإبداعي وتنمية روح الابتكار والبحث عند الطالب، بعيدًا عن التكرار وأسلوب التلقين، وكذلك ثقل التعليم بالثقافة والمعرفة ورعاية المواهب الإبداعية للطلاب في المدارس.
- المتأمل في التجربة الرواندية في التعليم سيكتشف أنها تحث الطالب على التعليم الذاتي من صغره، والتعاون المشترك بين الحكومة وأولياء الأمور والطلاب في كافة المراحل التعليمية- (التشاركية)، الأمر الذي ينبئ بتقدم مسيرة التعليم.
- التأكيد على أن المورد البشري هو الآلية للتغيير وإحداث التنمية الحقيقية، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والطبيعي في المجتمع.